مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

بيان صحفي

حظر

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **12 أيلول/سبتمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من يوم 13 أيلول/ سبتمبر 2012 بتوقيت طوكيو)**

*UNCTAD/PRESS/PR/2012/31
Original: English

تزايد عدم المساواة ليس أمراً حتمياً، وفقاً لما ورد في التقرير – وأداء الاقتصادات سيكون أفضل بزيادة المساواة في توزيع الدخل

تقرير التجارة والتنمية يخلص إلى أن أسباب اتجاه تزايد عدم المساواة الطويل الأمد تختلف، ولكن مسار الاتجاه يمكن عكسه من خلال السياسات الحكومية المالية وسياسات سوق العمل

جنيف، *12 أيلول/سبتمبر 2012* – يذهب تقرير جديد صادر عن الأونكتاد إلى أن اتساع الفجوات في توزيع الدخل والثروة في مختلف أنحاء العالم ليس نتيجة ثانوية حتمية من نتائج العولمة والتغير التكنولوجي. وتؤكد الدراسة أن تزايد تركيز الدخل في أيدي قليلة يقيد إمكانيات البلدان في المجال الاقتصادي بإضعاف الطلب على السلع والخدمات والحد من آفاق التعليم والارتقاء الاجتماعي المتاحة لسكانها بوجه أعم – فلا تُستغل مواهبهم وإنجازاتهم الاقتصادية الممكنة استغلالاً كافياً. ويمكن عكس مسار هذه الاتجاهات، بل ينبغي فعل ذلك، عن طريق تدخل الحكومة بسياسات مالية وسياسات لسوق العمل، حسبما يرد في التقرير.

وقد صدر اليوم **تقرير التجارة والتنمية 2012**[1]، ذو العنوان الفرعي **"سياسات النمو الشامل والمتوازن"**.

---

* بيانات للاتصال: Press Office, +4122 917 5828, press@unctad.org, http://unctad.org/en/pages/Media.aspx.

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.12.II.D.6, ISBN-13: 978-92-1-112846-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

وتبين الاتجاهات السائدة على مدى السنوات الثلاثين الماضية ازدياد التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها. وتراجعت حصة الأجور في الدخل الإجمالي في معظم البلدان المتقدمة وفي العديد من البلدان النامية. فقد انخفضت، على سبيل المثال، بنسبة 5 نقاط مئوية أو أكثر في أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة 10 نقاط مئوية أو أكثر في ألمانيا وآيرلندا وفرنسا. وأصبحت الفئة الأغنى التي تشكل 1 في المائة من السكان تستأثر بنسبة تتراوح بين 10 في المائة و20 في المائة من الثروة الوطنية، في عدد من البلدان.

وقد حدث تحول مماثل بوجه عام بين البلدان. ففي الوقت الذي كان فيه نصيب الفرد من الدخل في البلدان الخمسة عشر الأغنى في عام 1980 يعادل نظيره في البلدان الخمسة عشر الأفقر 44 مرة، زاد هذا الرقم إلى 62 مرة بحلول عام 2000. غير أن التقرير يشير إلى أن هذه النسبة انخفضت إلى 56 مرة في عام 2009، نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي في عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ونظراً إلى التقدم الكبير الذي شهدته العولمة على مدى فترة السنوات الثلاثين نفسها، حسبما يرد في التقرير، ذهب عدد من الاقتصاديين إلى أن التفاوت المتزايد في الدخل هو النتيجة الطبيعية لسرعة نمو التجارة والتدفقات المالية الدولية وسرعة التقدم التكنولوجي.

غير أن الدراسة تشير إلى أن هذه النتيجة ليست أمراً محتماً – أي أن بإمكان الحكومات استخدام السياسات المالية وسياسات سوق العمل لتقليص التفاوت في الدخل.

وتفيد الدراسة بأن هذا الهدف جدير بالاهتمام، لا لمجرد دواعي الإنصاف والرفاه الاجتماعي، بل لأنه سيحسن الأداء الاقتصادي أيضاً. ويشير التقرير إلى أن الأسر المنخفضة الدخل والأسر المتوسطة الدخل تنفق من دخلها نسباً أكبر كثيراً على الاستهلاك – والاستهلاك يولد الطلب الذي يدفع الاقتصادات الحديثة. ويذهب التقرير إلى أن الأسباب المباشرة لضعف التعافي الحالي من الركود الذي شهده عام 2009 في الاقتصادات المتقدمة تكمن في نقص الطلب.

بل من المرجح أن تكون النسبة المتزايدة من الدخل التي يحصل عليها الأغنياء قد ساهمت في الأزمة المالية العالمية. ففي بعض البلدان المتقدمة، ارتبطت التعويضات المرتفعة للغاية، التي تُدفع للمسؤولين التنفيذيين والمديرين والوكلاء الماليين في الشركات، في كثير من الأحيان، بالإفراط في المخاطرة بحثاً عن المكاسب وعن أرباح الأسهم في الأجل القصير، في حين اضطُر العاملون بأجر إلى الاستدانة للحفاظ على مستويات معيشتهم. ويشير التقرير إلى أن "التركيز المفرط للدخل كان واحداً من العوامل التي أدت إلى الأزمة العالمية نظراً إلى ارتباطه بتقديم حوافز عكسية الأثر إلى ذوي الدخل الأعلى وبارتفاع مديونية فئات الدخل الأخرى". ويتوقع التقرير عدم تحقيق انتعاش كبير من الركود إلى أن تحقق الفئات المنخفضة الدخل والفئات المتوسطة الدخل إيرادات كافيةً للإنفاق على الاستهلاك.

ويؤكد تقرير التجارة والتنمية أن زيادة المساواة في توزيع الدخل تؤتي أكلها أيضاً في الأمد الطويل. ذلك أن التفاوت الكبير يحرم كثيراً من الناس من الحصول على التعليم والائتمان، ويمنع توسع الأسواق المحلية. ويشكل ذلك بمرور السنوات والعقود إهداراً جسيماً لإمكانات البلد الاقتصادية. وبالتالي، فإن تحسين نمط توزيع الدخل سيساعد في حفز النمو الاقتصادي واستمراره في الأمد القصير، وسيتيح حوافز أقوى للاستثمار والابتكار وخلق فرص العمل في الأمد الطويل، وفقاً للدراسة.

ويذهب التقرير إلى أن أوجه عدم المساواة المتزايد في البلدان المتقدمة نجمت جزئياً عن التغيرات في سلوك قطاع الشركات: فبدلاً من مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة باستثمارات تعزز الإنتاجية، اتجهت الشركات نحو تحقيق الأرباح بنقل أنشطتها الإنتاجية إلى البلدان التي تتميز بانخفاض

الأجور و/أو عن طريق إبقاء الأجور منخفضة بمجرد التهديد بالذهاب إلى الخارج. واستُخدم كثير من الأرباح الناتجة من ذلك لتوزيع أرباح الأسهم وإعادة شراء الأسهم لتعظيم القيمة السهمية. ونتيجة لذلك، اقترن تقييد الأجور على الصعيد المحلي بزيادة حصص أصحاب الشرائح العليا للدخل، بمن فيهم ذوو الدخل الريعي و"الأغنياء العاملون" في المناصب الإدارية العليا.

ويشير التقرير إلى أن نتائج العولمة والتغير التكنولوجي فيما يتعلق بتوزيع الدخل في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تتوقف على التغيرات في هياكل الإنتاج. فانتقال قوة العمل من القطاع الزراعي نحو أنشطة أعلى إنتاجية، مثل التصنيع، قد يؤدي في البداية إلى آثار توزيع سلبية، كما هو الحال في الصين – حيث تكون دخول عمال المصانع أعلى كثيراً من دخول المزارعين، ورغم تحسن أحوال جميع العمال، فإن هذا التحسن تم بدرجات متفاوتة.

ومع ذلك، فعندما تؤدي العولمة التي يقودها القطاع المالي إلى التحول عن التصنيع قبل الأوان و/أو الاضطرابات والأزمات المالية، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن انتقال قوة العمل من التصنيع إلى أنشطة أقل إنتاجية – مثل الخدمات غير الرسمية والمهن غير المأمونة – أو تعرض العمال ببساطة للبطالة، يسفر غالباً عن خفض مستويات الأجور وتوسيع الفجوات في توزيع الدخل. ويفيد التقرير بأن الأزمات المالية وعمليات الخصخصة الواسعة للشركات التي كانت مملوكة للدولة سابقاً أدت أيضاً إلى تغيير هيكل ملكية الشركات، من ما أفضى إلى زيادة تركيز الثروة والدخل.

*** ** ***